

مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب

أحمد مالكي (*)

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية -
كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش.

تقديم

تشكل «الديمقراطية التوافقية» أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية أو المتعددة. فهي، خلافاً للديمقراطية التمثيلية، لا تستند إلى عناصر التنافس في البرامج والاستراتيجيات، والاحتكام إلى منطق الأغلبية الحاكمة والأقلية المعارضة، والإعتماد المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب، بل تعتمد أساساً على مواصفات بناء التحالفات الكبيرة التي تضمن للمكونات الأساسية فرص التمثيل والمشاركة في صنع القرار من أعلى هرمه إلى أسفله، من دون الخضوع لسلطة الأغلبية، إذ تحتفظ الأقلية بحق النقض أو الاعتراض ما يجعل قدرتها على مواجهة الأغلبية وتجنب هيمنتها متاحةً وممكنةً على صعيد الممارسة، وهو ما لا تتيحه الديمقراطية التمثيلية، على الرغم من اعترافها بشرعية المعارضة وضمان حقوقها الدستورية في النشاط والعمل من أجل التحول إلى أغلبية بدورها.

نود التأكيد بدايةً أن «الديمقراطية التوافقية» بالمعنى المعرّف لها والمحدد لمواصفاتها، لا تنطبق على الحالة المغربية، فهي ليست مما هو في الواقع، بل مما يمكن افتراض تحقيقه مستقبلاً، إن اكتملت وتطورت بعض المتغيرات في الحياة السياسية المغربية، كما هو حال «المسألة الأمازيغية»، ومشروع «الاستقلال الموسع» للأقاليم الجنوبية المغربية. لذلك، لن تعالج الورقة مستقبل حالة قائمة ومستقرة في الواقع، بقدر ما ستحلل تجربة سُميت في الأدبيات السياسية المغربية «تجربة التناوب التوافقي»، تحققت نتيجة التقاء إرادتين تأرجحتا بين التوافق على مقاومة الاستعمار، والتوتر حين الشروع في بناء الدولة الوطنية الحديثة، لتكتشفاً بعد ضياع أكثر من أربعة عقود أن تجديد سبيل التوافق هو ما يتوق إليه الوطن والمجتمع معاً.

(*) له مؤلفات عديدة منها: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي (١٩٩٣)؛ القانون الدستوري والمؤسسات السياسية. الجزء الأول: المفاهيم الأساسية (١٩٩٦)، المغرب العربي: أية أفاق؟ (١٩٩٩).

تروم الورقة، بعد تعريف «الديمقراطية التوافقية» وإبراز خصائصها، الإجابة عن خمسة أسئلة، وردت في خطاب التكليف، تتمحور مجتمعة حول تجربة التناوب التوافقي في المغرب ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٢ تحديداً.

أولاً: في تعريف الديمقراطية التوافقية وإبراز مواصفاتها

١ - في معنى «الديمقراطية التوافقية»

تُقدم «الديمقراطية التوافقية» (Consociational Democracy) (Democratie consensuelle) كما تبلور مفهومها منذ عقود^(١)، كنموذج بديل عن «الديمقراطية التنافسية» (Démocratie competitive) أو «الديمقراطية التمثيلية» تاريخياً من قبل جُل النظم السياسية المعاصرة، فإذا كان مبدأ التنافس قد استكمل شروط صلاحيته القانونية والسياسية في سياق تَكُون دول ومجتمعات موسومة بقدر كبير من التلاحم البشري، والانصهار الإثني، والاستقرار السياسي، ومُعزّز بثقافة سياسية ديمقراطية تَكْرُس قواعد التنافس، والتداول، والتمثيل، فإن «الديمقراطية التوافقية»، خلافاً لذلك، ولدت ونبتت في شروط يطبعها الانقسام المجتمعي، والتباينات الإثنية والعرقية والجهوية، وضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وعُسْر ديمومته، وتواتر موجات العنف الاجتماعي.

ينهض نموذج «الديمقراطية التوافقية» على دراسات إمبريقية تناولت مجتمعات غربية (النمسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا) وبلدان في العالم الثالث (الكونغو، روندا، جنوب أفريقيا، لبنان، ماليزيا)، أكثر مما يتأسس على تصورات نظرية، ما يعني أنه لا يستقي عناصر نجاحه من تراكمات وخبرات تاريخية كما هو حال «الديمقراطية التمثيلية»، بقدر ما يستمد عناصر صلاحيته من واقع المجتمعات المتعددة (Sociétés plurales) التي تعذر عليها، بفعل ظاهرة الانقسام في نسيجها العام إنجاز الديمقراطية بمعناها التنافسي، ولعل ذلك ما شدد عليه «آرند ليجبهارت» بالقول:

«That it is difficult to achieve and maintain stable democratic government in a plural society is as well-established proposition in political science-with a history reaching back to Aristotle's adage that a state aims at being, as far as it can be, a society composed of equals and peers. Social homogeneity and political consensus are regarded as prerequisites for, or factors strongly conducive to, stable democracy. Conversely, the deep social divisions and political differences within plural societies are held responsible for instability and breakdown in democracies.»

إن المجتمع التعددي هو المجتمع المجزء بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية أو الثقافية أو العرقية؛ كما إنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب

(١) Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977).

السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الإعلام، والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أساس الانقسامات المميزة له. لذلك، حين يحيل «آرند ليجبهارت» على «الديمقراطية التوافقية»، فإنه يعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون أقرب من النظم الديمقراطية من دون التمكن من الوصول إليها، أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية عند «آرند»، فيتحقق حين يضمن النظام السلم المدني، ويتأسس على المشروعية (Légitimité) والفعالية (Efficacité)، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانيات اللجوء إليه^(٢).

استوحى «آرند ليجبهارت» مفهومه للديمقراطية التوافقية من النمذجة (Typologie) التقليدية لـ «غابرييل أ尔蒙د» (Gabriel Almond) للنظم السياسية (١٩٥٦). لذلك، ميّز بين نمطين من النظم الغربية ما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٠ استناداً إلى معايير الثقافة السياسية وبنية دور

الديمقراطية التوافقية هي أحد النماذج المقترحة لمعالجة مسألة المشاركة في المجتمعات التعددية.

الأحزاب، فمن جهة، هناك النظام الأنجلو - أمريكي المميز بثقافة سياسية منقسمة ومجزأة (Culture Politique fragmentée)، كما كان حال ألمانيا خلال جمهورية «فايمر» (Weimar)، وفرنسا في عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وإيطاليا ما بعد الحرب، وقد اعتبرت في مجملها مجتمعات متعددة (Sociétés plures)، خلافاً للولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإلى حدّ ما الدول الإسكندنافية وجمهورية أيرلندا وفلندا وأيسلندا التي دخلت كلها دائرة المجتمعات غير المتعددة. بيد أن وجه الجِدّة في مساهمة «آرند» يكمن في تطويره نمذجة «غابرييل الموند»، حين أقام تمييزاً داخل المجتمعات الغربية ما بعد الحرب بالاستناد إلى درجة انقساماتها السياسية، ليخلص إلى تصنيف ثلاثي أدرج فيه بلدان: النمسا وبلجيكا ولوكسمبرغ وهولندا كدول أكثر انقساماً، تليها في الوسط فرنسا وإيطاليا وسويسراً والولايات المتحدة الأمريكية، أما الصنف الثالث الأقل انقساماً فيتعلق بكل من بريطانيا، وجمهورية أيرلندا، والدول الاسكندنافية، وفلندا، وأيسلندا.

مُقابل ذلك، عزا «آرند» مصادر المشاكل الناجمة عن الانقسامات التي تناولت مكونات مجتمعات العالم الثالث إلى غياب توافق أو وفاق مُوحّد (Consensus unificateur). وبينما يُعتبر العامل الأيديولوجي السبب الرئيس للانقسام الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الغربية، يرجع الانقسام في المجتمعات الثالثة إلى الهوية وما يرتبط فيها. لذلك، شدد على أن في مثل هذه المجتمعات ليس ثمة تمييز واضح بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي والشخصي، وأن الارتباطات المجموعاتيّة (Attaches communautaires) تتوافق مع ما أسماه «غليفود غيرتز» (Glifford Geertz) الولاءات الأولية (Loyautés primordiales) التي قد تتأسس على اللغة والدين

Jean-Paul Kimonyo, *Analyse comparative du processus de sortie de la transition au Rwanda*, (٢) cahiers du centre de gestions des conflits; no. 8 (Butare: Editions de l'université du Rwanda, 2003).

والعرف والجهة والعرق والروابط المبنية على الدم. مع ذلك، ذهب «آرند» إلى أن ثمة علاقة بين مصدري الانقسامات (الأيديولوجي والهوياتي)، وأنهما معاً ينصهران في ما أسماه «المجتمعات المتعددة».

إلى جانب غياب «التوافق أو الوفاق المؤجد»، كأحد الخصائص السياسية للدول الثالثة، هناك خاصية فشل بناء الديمقراطية في هذه المجتمعات، فقد أعقب التفاؤل الذي ساد الدول الحديثة، غداة استقلالها، في تحقيق التنمية والديمقراطية، شعور متزايد بالإحباط وخيبة الأمل الوطنية (Desenchantment national)، بيد أن «آرند»، استناداً إلى كتابات غيره من الباحثين، شدد على صعوبة بناء مؤسسات حرة في مجتمعات موسومة بالانقسام، إذ يستلزم هذا الأخير اللجوء إلى الهيمنة والقوة لاستتباب الأمن والاستقرار السياسي، ما يعني أن التجانس الثقافي شرطٌ لازمٌ للتنمية والديمقراطية: «Cultural diversity or plural automatically imposes the structural necessity for domination by one of the cultural section. it necessitates nondemocratic regulation of group relationships». وفي الواقع حظيت هذه الفرضية بقدر يسير من الاعتبار، إذ ذهب جزء كبير من النخبة الفكرية والسياسية إلى أن التنمية السياسية تتأتى بالضرورة عبر بناء الأمة (Nation-Building)، وهو ما يعني اجتثاث الروابط الأولية، بتعبير «غ. غيرتز» (G. Geertz)، واستبدالها بالولاء الوطني المبني على الهيمنة والقوة، واستبعاد روح التوافق بين المكونات المجتمعية المنقسمة، والحال أن ذلك كان في أصل فشل الدولة الوطنية الحديثة في بناء الأمة.

٢ - خصائص «الديمقراطية التوافقية»

تتميز «الديمقراطية التوافقية»، وفق «آرند ليغبهارت» بأربع خصائص، هي كما يلي:

أ - تكوين «كارتل حكومي» أو «تحالف كبير» (Grande coalition) يضم المكونات الأساسية للمجتمع التعددي، إما في شكل «تحالف رئاسي كبير» (Grande coalition présidentielle)، أو في صيغة «تحالف حكومي»، كما هو الحال في النظام البرلماني، أو من خلال «مجلس أو لجنة» ذات صلاحيات ووظائف واسعة ومهمة.

ينطوي مبدأ «التحالف الكبير» على أهمية خاصة في سيورة بناء «الديمقراطية التوافقية»، إذ بواسطته تتمكن كل عناصر المجتمع من التعاون والمشاركة في حكم البلاد وإدارة مؤسساتها، بخلاف «الديمقراطية التمثيلية» التي تُقصي الأقلية من المشاركة (المعارضة) باسم سيادة الأغلبية «The government versus-opposition norm prescribed by normative democratic theory appears to be a principle of exclusion: a large minority should be kept out of the government, but it is based on the less exclusive than it appears, because it is based on the assumption that minorities will become majorities, and that governments and oppositions will alternate. In the long run, therefore, every significant segment will have an opportunity to participate in the government...when there are two major parties, two stable alliances of parties, or a majority party confronting two or more smaller parties, a grand coalition offers the possibility of avoiding the permanent exclusion of the minority from government».

علاوة على ذلك، يتيح «التحالف الكبير» للنخب السياسية فرص البحث عن التوافقات، كما يُحفزها أكثر على الاعتدال.

ب - تتعلق الخاصية الثانية بمبدأ «الاعتراض أو الفيتو المتبادل» (Veto mutuel)، حيث يتيح «التحالف الكبير» فرصة حماية الأقليات السياسية وإن بدرجة محدودة. بيد أن إذا كان باستطاعة الأقلية الممثلة في التحالف الكبير الدفاع عن وجهة نظرها، فإن عملية اتخاذ القرارات تبقى رهينة مبدأ الأغلبية، لذا ينبغي تعضيد خاصية «التحالف الكبير» بمبدأ «الاعتراض أو الفيتو المتبادل»، إما بشكل غير رسمي (Informel)، أو تضمينه وثيقة الدستور، وذلك بغية ضمان حماية مختلف مكونات المجتمع المتعدد وعناصره.

ج - ترتبط الخاصية الثالثة بقاعدة «النسبية» (Proportionality)، سواء على صعيد النظام الانتخابي، أو تشكيل الحكومة، أو تمثيل مختلف الأطراف على مستوى الوظيفة العمومية.

يَكُنْ مقصد هذا المبدأ في تجنب «استحواذ الفائز على كُل شيء» (Winner-Take-All) كما هو الحال في الديمقراطية التمثيلية. في الديمقراطية التوافقية، يساعد مبدأ النسبية على جعل اختيار السياسات نابغاً من «حكومة التحالف» وليس من حكومة الأغلبية التي قررتها نتائج صناديق الاقتراع، علماً أن «النسبية» هنا تتحقق بطريقتين: إما بالرفع من تمثيل المكونات الصغيرة، أو باعتماد قاعدة المساواة، وفي الحالتين معاً تروم النسبية مضاعفة حماية المجموعات الصغيرة في المجتمع المتعدد: Parity is an especially useful to proportionality when a plural society into two segments to unequal size. In such a case, proportionality does not eliminate a majority-minority confrontation in decision-making bodies because it merely reflects segmental strengths».

د - تتعلق الخاصية الرابعة بمدى قدرة كُل مكون من مكونات المجتمع المتعدد على الاستقلال بإدارة شؤونه الداخلية. إن الاستقلال الداخلي لكل عنصر في تدبير أموره بنفسه يعزز الديمقراطية التوافقية ويُتيح فرص استقرارها واستمرارها.

تلك بشكل إجمالي المقومات الأساسية لقيام الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، وهي وإن وردت في متن كتابات «أرنولد ليغبهارت» وغيره من الباحثين جذابة ومُغرية للدول التي تعذر بناء الديمقراطية التمثيلية فيها، بسبب الانقسامات الدينية واللغوية والإثنية والعرقية والجهوية، فإن ثمة من انتقدها وشكَّ في قدرتها على تحقيق الديمقراطية وتشديد نظام ديمقراطي مستقر وفعال.

ثانياً: الحالة المغربية من زاوية «الديمقراطية التوافقية»

تروم الورقة النظر في التجربة السياسية المغربية من زاوية الخصائص الأربع للديمقراطية التوافقية المومل إليها أعلاه، لمعرفة ما إذا كانت مقتربة أو مبتعدة عنها، كما تتوخى استخراج عناصر القوة والضعف فيها، فمن المعروف أن المغرب شهد انفتاحاً سياسياً خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، بفعل التوافقات التي طبعت علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب سلبية الحركة الوطنية (الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال أساساً) والتي توجت

باصلاحين دستوريين كبيرين (١٩٩٢ - ١٩٩٦)، وثلاث تجارب انتخابية برلمانية (١٩٩٣ - ١٩٩٧ - ٢٠٠٢)، وحكومة ضمت أحزاباً ظلت في المعارضة أكثر من أربعين سنة، سُميت «حكومة التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨). ولعل أهم ما انطوت عليه هذه التجربة، ومازالت، أنها علاوة على الإصلاحات الكبرى التي تناولت القوانين والمؤسسات، فتحت إمكانيات لتوسيع دائرة النقاش العام داخل التنظيمات والقوى السياسية وقطاعات المجتمع المدني حول الديمقراطية مفهوماً ومضموناً، وآليات ووسائل، ولربما ساعدت الممارسة المعارضة، من موقعها الجديد في السلطة، على تعميق فهمها للديمقراطية وتنسيب مذكراتها لوسائل ومراحل الانجاز، كما أتاحت للمعارضة الجديدة التي ظلت خارج السلطة عدة عقود، اختبار قدرتها على اجترار منطق جديد للعمل السياسي قوامه الخروج من إبط الدولة واستيلاد وعي جديد مُستقل وفعال.

نود بدايةً تأكيد ضعف حضور خصائص الديمقراطية التوافقية في الحالة المغربية، فالمجتمع المغربي وإن بدا مُتنوعاً على صعيد مكوناته (العرب والأمازيغ)، وجهاته، ولُغاته ولَهجاته (العربية والأمازيغية)، فقد غداً بلداً مُوحداً على هذه الصُّعد منذ أن استقر الإسلام في القرن الثامن الميلادي في بلاده، كما تعرّز الاندماج الوطني بالتدريج مع سيرورة إعادة بناء الدولة الوطنية من خلال دسّرة المشاركة السياسية، بإقرار جملة من الحقوق ذات الصلة، وحظر نظام الحزب الوحيد وتشريع التعددية، وتوسيع دائرة اللامركزية (Décentralisation) وتعميق مفهومها، والتهيؤ للانتقال إلى الجهوية في مضمونها العام والواسع، علاوة على الخطوات النوعية التي أقدمت عليها الدولة منذ مستهل العقد التاسع من القرن الماضي في مجال حقوق الإنسان (إقرار المرجعية الدولية دستورياً)، وفي مضمار توسيع دائرة الحقوق الثقافية (الأمازيغية)، والسياسية الخاصة بالنوع (المرأة)، والجهات (صيغة الحكم الذاتي الموسع لحل مشكلة الأقاليم المغربية المسترجعة في الجنوب).

بيد أن هناك أوجه تقارب مع مقومات الديمقراطية التوافقية تجعل الحالة المغربية جديرة بالدراسة، ولاسيما في نقطتين مفصليتين تتعلقان بسيرورة «التوافق» أو «التراضي» (Consensus) الذي طبع الحياة السياسية المغربية ووسم علاقات الفاعلين على امتداد قرابة عقد ونصف، والنقاشات الجارية منذ سنوات بشأن موضوعي الجهوية والأمازيغية، فكيف تمّ التوافق بين المؤسسة الملكية وأحزاب المعارضة الذي قاد إلى ما سُمي في الأدبيات السياسية المغربية حكومة «التناوب التوافقي» (Alternance consensuelle)، وما هي مدلولاته من زاوية «الديمقراطية التوافقية، ولاسيما خاصية التحالف الكبير» أو «الكارتل الحاكم» (١)؟. إذا اعتبرنا حكومة «التناوب التوافقي»، بمعنى ما، تطبيقاً لأحد مقومات «الديمقراطية التوافقية»، فماذا عن بقية خصائصها الأخرى؟ (٢)، ثم كيف نفسر العوامل والاعتبارات التي حفّزت الفاعلين السياسيين على الأقدام على مشروع إعادة بناء الثقة وإطلاق دينامية التوافق، وتوفير شروط إدراك مقاصدها؟ (٣). وفي الأخير، ما هي حدود مساهمة التوافق في تنمية الديمقراطية في المغرب، أو بالعكس، المشاركة في تعطيلها؟ (٤)، وما الدروس المستفادة من التجربة المغربية لجهة التعامل مع نظام الديمقراطية التوافقية؟ (٥).

٣ - في معنى التوافق في السياق المغربي

شَهِدَ مُصْطَلَح «التوافق» (Consentement) استعمالاً مُكثِّفاً في التداول السياسي المغربي لم يعرف نظير له من قبل، بل يمكن القول إن عَقْد التسعينيات هو عَقْد «التوافق» بامتياز، فقد استعمله الفاعلون السياسيون في خطبهم وأدبياتهم من دون أن يحصل لديهم اتفاقٌ حول معناه ومدلولاته، بل إن الممارسة كَشَفَتْ عن تقاطعه وتداخله مع مصطلحات أخرى تتشابه معه من دون أن تشترك معه في المعنى والدلالة، كما حال مفهومي التراضي (Consensus) والإجماع (Unanimité).

يُمْكِن القول إن التوافق في السياق المغربي جاء نتيجة تقاطع إرادتين: المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية (حزبا الاتحاد الاشتراكي والاستقلال أساساً). صحيح أن لكل فاعل فهمه الخاص للتوافق، وتقديراته لضروراته، واستراتيجية إنجازها، لكن الحاصل أن ثمة وعياً مشتركاً على صعيد إدراك مَفْصَلِيَةِ التوافق في الحقبة الجديدة التي يشهدها المغرب داخلياً وفي علاقته بالتغيرات الدولية، وقد بدأ ذلك واضحاً منذ مُسْتَهْل العُشريَةِ الأخيرة من القرن الماضي، حين التقطت الأحزاب السياسية الوطنية إشارات المؤسسة الملكية إلى فكرة الإصلاح والاعتبارات الداعية إليها. ما يجدر ملاحظته أن تجربة إصلاحات «إعادة التقويم الهيكلي»، التي دخلها المغرب بتوجيه من البنك الدولي بداية الثمانينيات (١٩٨٣)، وإن ساهمت في تحقيق قدر من التوازن «الماكرو اقتصادي»، فقد رَتَّبَت أوضاعاً اجتماعية موسومة بالاختلال، وعَرَّضَت المغرب بالتدريج إلى موجات من الاحتجاجات الاجتماعية أعوام ١٩٨٤ - ١٩٩٠، كما شَحَذَت وعي الفاعلين السياسيين أهمية التفكير في المسألة الاجتماعية لتجنب البلاد مخاطر العنف بكل أشكاله، وفي الواقع تَمَّ التعبير عن ذلك داخل قُبَّة البرلمان من طرف المعارضة (ملتمس الرقابة لسنة ١٩٩٠)، وحصل الإقرار بخطورته من لدن السلطة العليا، حين نَبَّه الملك في إحدى خطبه إلى أن المغرب مُهَدِّدٌ بـ «السَّكَّة القلبية»، وأن الأمر يَسْتَلْزِم من الجميع التعبئة من أجل تفادي وقوع الكارثة، كان ذلك في عقب صدور تقرير البنك الدولي الشهير حول المغرب عام ١٩٩٤. يُذَكِّر أن وعي الفاعلين وإن كان مؤسساً على دقة وخطورة المسألة الاجتماعية، كان بالقدر نفسه محكوماً بالنَفْس الديمقراطية الذي عَمَّ بُلدان المعمور والذي سمح بانتقال أكثر من أربعين دولة نحو الديمقراطية ما بين قيام ثورة القرنفل في البرتغال (١٩٧٤) وعام ١٩٩٢^(٣).

هكذا، التقت إرادة المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية حول فكرة التوافق لاجتراف منطق جديد في السياسة، قوامه البحث عن أرضية مشتركة من شأنها تقريب الطرفين - اللذين ظلا متباعدين إلى حد التنافر - وَحَنَّهُما على الاجتهاد في إيجاد بدائل للوضع المحجوز. في هذا السياق، توالى مطالب الأحزاب بالإصلاحات الدستورية والسياسية عبر مذكرات رُفِعت إلى الملك في سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦، واكبتها مراجعتان دستوريتان

Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*, Julian (٣)
J. Rothbaum Distinguished Lecture Series; v. 4 (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

سنتي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، وبين المطالبة بالإصلاح والمراجعات الدستورية تقدم الملك بعرضين (١٩٩٣ - ١٩٩٤) لتكوين حكومة من المعارضة (أحزاب الحركة الوطنية أساساً) ومن تراه مناسباً للتحالف معها، غير أن شروط التوافق لم تكن قد نُضجت واكتملت بعد، وسننتظر أربع سنوات لتتشكّل ما أصبح يُنعتُ في أدبيات الأحزاب الوطنية «حكومة التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨)، بقيادة شخصية ذات رصيد نضالي وطني كبير، هو السيد عبد الرحمن اليوسفي الذي خبر مقاومة الاستعمار، واكتوى بعذابات الصراع من أجل بناء أسس الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

يُمكن القول، من زاوية مقومات الديمقراطية التوافقية، إن النقاش الذي شهده الحقل

السياسي المغربي على امتداد العشرية الأخيرة من القرن الماضي كان يروم البحث عن قواعد جديدة للعبة الدستورية والسياسية (Jeu constitutionnel et politique)، والسعي إلى بناء توافقات بشأنها بعدما ظلّ الإطار السياسي يرمته موضوع انتقاد، أكثر من ثلاثين سنة (١٩٦٠ - ١٩٩٢)، وهو ما يفسر في الواقع تأرجح العلاقة بين الطرفين (المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية) بين التردد

يُمكن القول إن عقد التسعينيات في المغرب هو عقد "التوافق" بامتياز على الرغم من عدم الاتفاق على معناه.

والقبول، بين انتقاد الانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٧ والتشكيك في نزاهتها، والتصويت، أول مرة في تاريخ المغرب المعاصر، على الدستور بما يُشبه الإجماع عام ١٩٩٦.

ليس ثمة شكّ في أن دور الملكية كان مفصلياً في إطلاق دينامية التوافق والسهر على رعاية خطواته على صعيد الممارسة، بإبراز معناه، وتوفير شروطه، وتحديد سقفه (الخطب الملكية لسنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦)، ففي مشروع التوافق لم يكن وارداً تحجيم دور الملك أو تقليص اختصاصاته، فالمكانة السميكة للمؤسسة الملكية ستستمر، وأن الإصلاح سيكون أفقياً على صعيد تطوير صلاحيات البرلمان والحكومة وإعادة تنظيم العلاقة بينهما، وهو ما حصل فعلاً في مراجعتي ١٩٩٢ - ١٩٩٦، كما لم يرد في المطالب الإصلاحية للأحزاب الوطنية ما يُفيد أو يَسْتنتج منه أن الأمر كان يتعلق بإصلاح جوهري يتوخى النظر في قسمة السلطة كما دَسَرتها وثيقة ١٩٦٢ والسعي إلى إعادة بنائها من جديد، وأن المأمول كان يتحدد حصراً في تقوية المؤسسة التشريعية بما يتلاءم مع مطالب الأحزاب الوطنية، والرهانات التي تعقدها على الانتخابات البرلمانية، وبالموازاة توفير شروط تكوين حكومة مُنبثقة عن الأغلبية، منسجمة ومتضامنة وقادرة على المبادرة والاجتهاد في تدبير الشأن العام ضمن الاستمرارية (استمرارية النظام)، وربما السعي إلى تحويله حين إدراك مقاصده إلى جسر للتغيير المنشود، أي الانتقال إلى الديمقراطية.

تأسيساً على ما سلف، لم تكن حكومة «التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨) إعمالاً لأحد مقومات الديمقراطية التوافقية، أو تجسيداً لواحد من تجلياتها، فهي وإن شكلت تحالفاً من سبعة أحزاب سياسية (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التجمع

الوطني للأحرار، حزب التقدم والاشتراكية، جبهة القوى الاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية)، فقد ظلت بعيدة عن مقوم «الكارتل الحكومي» الذي حللنا سلفاً بعض معانيه ودلالاته، إذ ينهض مفهوم «التحالف الكبير» على خلفية إتاحة فرصة المشاركة لكل عناصر المجتمع المتعدد، من دون أن تكون هناك هيمنة للأغلبية على الأقلية، أو استبعاد من قبلها لمصادر صنع القرار، فللأقلية في «الديمقراطية التوافقية» حق النقض أو الاعتراض، بخلاف الديمقراطية التمثيلية التي تضمن حقوق المعارضة من دون السماح لها بإمكانية تعطيل سلطة الأغلبية في تدبير الشأن العام. ومع ذلك، يمكن للمتمتعين في التجربة المغربية أن يلاحظ ما ينم عن حضور بعض أوجه خاصية «التحالف الكبير» في «حكومة التناوب التوافقي»، ولاسيما من زاوية سعة وتعدد الأحزاب الممثلة فيها، واختلاف مساراتها التاريخية والسياسية (أحزاب ذات شرعية تاريخية ووطنية، وأخرى نعتت بأنها وُلدت وتطورت برعاية الدولة)، وتباعد تعبيراتها الاجتماعية (اليسار والوسط واليمين).

٤ - وماذا عن الخصائص الأخرى للديمقراطية التوافقية؟

لم يكن حظ مقومات الديمقراطية التوافقية الأخرى أوفر حضوراً في التجربة المغربية من مقوم «التحالف الكبير» أو «الكارتل الحكومي»، فكما أسلفنا الإشارة تتحقق الخصائص الأربع للديمقراطية التوافقية حين يكون المجتمع متعدداً بحكم انقساماته الدينية واللغوية والإثنية والعرقية والجهوية، والحال أن المغرب كان، ولا يزال في منأى عن كل هذه الموصفات. لذلك، انتصر مبكراً لنموذج الديمقراطية التمثيلية، وانتسب لقيمتها وآلياتها. ومنذ أول انتخابات جماعية (١٩٥٩) ونيابية (١٩٦٣) لم تكن واردة فكرة التمثيلية على أساس الانقسام الإثني أو الديني أو الجهوي، كما هو حال المحاصصة في النظام السياسي اللبناني على سبيل المثال. وعلاوة على تكريس الدستور مبدأ المساواة بين المواطنين، نحت القوانين الانتخابية والنصوص ذات الصلة، المنحى نفسه، ولم يحدث أن كانت الاعتبارات الموملة إليها أعلاه موضع تقدير واهتمام من طرف الفاعلين السياسيين، وإن كانت تحدث، أحياناً، من استحقاق انتخابي إلى آخر، منافسات ومناقشات ذات لبوس جهوي أو عرقي، حدث هذا مع بداية سنوات الاستقلال حين تم إنكاء بعض النعرات الجهوية والاجتماعية بين أهل فاس (أصحاب التجارة والعلم) وغيرهم من المغاربة، أو عند تأسيس بعض الأحزاب (الحركة الشعبية عام ١٩٥٧) على خلفية أنها تمثل البادية، وأساساً العنصر الأمازيغي، غير أن التطور العميق الذي تناول النسيج الاجتماعي المغربي أدّى إلى تراجع هذه الاعتبارات لصالح الاندماج الوطني، وبالتالي لفائدة مبدأ المساواة بين المواطنين الذي يُعد أحد المقومات الدستورية والقانونية للديمقراطية التمثيلية.

ومع ذلك، يجب التمييز بين ظاهر التجربة المغربية، حيث هناك انتخابات تنافسية، وتعددية حزبية، وتصارع البرامج والاستراتيجيات، وبين ما يعتمل في باطن العمل السياسي ويوجهه ويؤطر مفاصله، فقد سبقت الإشارة إلى مركزية دور المؤسسة الملكية في إطلاق دينامية التوافق ورعاية استمرارها، وإن بدا تجاوب الفاعلين الحزبيين من داخل قوى المعارضة الوطنية طبعياً ومنشوداً، والأهم ملتقى ومتقاطعاً مع الرغبة الملكية في إنجاز

مقاصد تهْيئ البلاد للانتقال نحو الديمقراطية. لذلك، تبدو للملاحظ وكأن التجربة المغربية تنطوي على بعض تجليات خصائص الديمقراطية التوافقية، ولاسيما من زاوية حق المجموعات، بما فيها المنتسبة إلى الأقليات عددياً، في الدفاع عن وجهات نظرها ومصالحها، وعدم استبداد الأغلبية بسلطة القرار، والحال أن الخطب الملكية المفسرة لمضامين التوافق لم تتردد في طمأنة الجميع، أغلبية ومعارضة، على ضمان حسن سير اللعبة السياسية إن قبلت الأطراف المعنية بالتناوب مشروعاً للانتقال من المعارضة إلى ممارسة السلطة، فقد ناشد الملك الأغلبية، التي ستصبح أقلية مُعارضة، بعدم عرقلة عمل المعارضة التي ستغدو أغلبية حاکمة في مدى زمن معين يسمح لها بانجاز مقاصد التناوب، ولاسيما في مجالات ضبط التوازنات الماكرواقتصادية، والحد من الاختلالات الاجتماعية، وإعادة الاعتبار للشأن العام، والحال أن للملك صلاحيات دستورية واسعة تمكنه من تحقيق ما طالب به من دون اللجوء إلى أسلوب المناشدة، فهو الذي يعين الوزير الأول ويقبل أو يرفض قائمة أعضاء الحكومة المقترحة من لدن هذا الأخير (ف ٢٤)، وهو الذي يرأس المجلس الوزاري (ف ٢٥) الذي يتحكم في مفاتيح عمل الحكومة، وهو الذي يرسم الخطوط الكبرى لسياسة الحكومة عبر العديد من الآليات والوسائل المتاحة له دستورياً وعلى صعيد الممارسة. مقصد القول في هذه النقطة بالذات، إنه إذا كانت الخصائص الأخرى للديمقراطية التوافقية تنهض على شروط موضوعية نابعة من طبيعة المجتمع التعددي نفسه، فإن بعض تجلياتها في التجربة المغربية تنبثق من إرادة الملك، وإن بدت مظهريةاً وكأنها نتيجة توافق بين المؤسسة الملكية والأحزاب سلبية الحركة الوطنية. لذلك، تنازع النقاش العام داخل المغرب موقفان من التوافق وسيورته ونتائجه، فبينما اعتبرت الأحزاب السياسية المكونة لحكومة «التناوب التوافقي» ما حصل نتيجةً منطقيةً لالتقاء إرادتها مع إرادة الملكية، ذهبت تنظيمات وقوى سياسية أخرى – على محدودية حجمها الكمي والنوعي – إلى أن الأمر لم يكن أكثر من منحة ملكية رُسمت مقاصدها وأبعادها بعناية وبطريقة مُفكر فيها سلفاً (التعبئة من أجل تجاوز الضغوطات الداخلية والدولية، ضمان انتقال سلس للعرش، إعادة تجديد النخبة السياسية بإدماج تلك التي ظلت على هامش السلطة، البحث عن كفاءات جديدة).

بقي أن نشير، في سياق البحث عما إذا كان في التجربة المغربية ما يلتقي مع الخصائص الأخرى للديمقراطية التوافقية، إلى أن ثمة تقدماً ملحوظاً في توسيع دائرة الحقوق الثقافية للأمازيغية وموضوع الجهوية، وهو ما له صلة بالخاصية الرابعة للديمقراطية التوافقية المتعلقة بقدرة عناصر المجتمع المتعدد على إدارة شؤونها بنفسها، مع وعينا الكامل أن الأمر في المغرب لا يتعلق بمجتمع تعددي، ولا بعناصر أو مكونات مستقلة بذاتها، فمن الأهمية بمكان تأكيد المسار الذي شهدت المسألة الأمازيغية في العشرين سنة الأخيرة، حيث انتقل النقاش بخصوصها من داخل الجمعيات والإطارات المحدودة إلى صلب الاهتمام الوطني (البرلمان والحكومة)، ليُتوج بأحداث «المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية» (٢٠١٠) الذي نيطت به قضية تقعيد المسألة الأمازيغية لغةً وثقافةً وتراثاً، وقد تبين للمعهد نفسه الصعوبات المرتبطة بهذا الملف، حين انتقل وعي إشكاليات الموضوع من إطار الاحتجاج «الجمعياتي» (Associatif) إلى دائرة الاهتمام العلمي والمعرفي، ومع ذلك نلمس حصول تطور نوعي بأهمية مقارنة المسألة

الأمازيغية من زوايا تُعيد الاعتبار لهذا العنصر الأساسي والأصيل في تكوين المجتمع المغربي (العرب والأمازيغ)، ونميل إلى الظن أن أفق تطور موضوع الأمازيغية سيساهم إلى جانب إشكالية الهوية الموسعة في جعل مفهوم «الديمقراطية التوافقية» أكثر جاذبية مستقبلاً مما هو عليه الآن.

٥ - لماذا التوافق مُجدداً؟

تُعرف السياسة حُكماً بـ «فنّ أو فعل الممكن»، وهي وإن بُنيت بالضرورة على رهانات المصلحة، فإن ممارستها ترتبط بالواقع أكثر ممّا تتصل بالرغبة أو الإرادة، فالتفكير فيها هو بالضرورة تفكير في المُمكنات المُتاحة لفاعليها. لذلك، لم يكن التوافق في السياق المغربي وليد مصادفة، أو محض نزوة عابرة أُريد لها أن تطفو بكثافة على الخطاب السياسي لتتبخّر لاحقاً من دون أن تترك أثراً يُذكر. وكما أسلفنا القول ولدت فكرة التوافق من رجم قراءة مشتركة لمتغيرات المغرب الداخلية والدولية في عقد التسعينيات، قدّر الفاعلون السياسيون (المؤسسة الملكية والأحزاب سليمة الحركة الوطنية) دقتها وخطورتها، فنسجوا سويّاً مشروعاً وطنياً قوامه تجنب المغرب مآلات استمرار استفحال الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتأهيله للمصالحة مع نفسه، والانخراط في دينامية العالم الجديد. بيد أن التوحد حول فكرة التوافق لم يمنع من اختلاف الرهانات حول أهداف المشروع ومقاصده، ولربما تكمن جدية التوافق في مدى قدرته على حُسن تدبير تباين الرهانات وترشيد نتائج تبايدها، وهو ما ستقاربه الورقة لاحقاً.

يُستنتج من مَنّ الكتابات التي واكبت سيرورة التوافق في السياق المغربي، أن رهان الملكية توخى إنجاز مقصدين اثنين: إدماج المعارضة الوطنية، التي ظلت قرابة أربعة عقود خارج دائرة السلطة، في النسق السياسي واستثمار رصيدها التاريخي والرمزي لمواجهة مُعضلات الوضع المحجوز على الصُّعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوفير مناخ وطني عام يضمن انتقالاً سلساً للعرش حين وفاة الملك الحسن (٣٢ تموز/يوليو ١٩٩٩) وأيلولة السلطة دستورياً إلى خلفه.

ينطوي الرأي أعلاه على قدر كبير من التشكيك في جدية فكرة التوافق، بل يُدرجه في خانة العمل «التكتيكي»، وليس في باب المشروع الاستراتيجي، ولربما أمدّت حصيلة أداء حكومة «التناوب التوافقي» مُناصريه بعناصر إثبات صدقية أحكامهم، ولاسيماً من زاوية تعثر هذه الأخيرة في الوفاء بما وعدت به وتحملت مسؤولية الدفاع عنه (البرنامج الحكومي أمام البرلمان)، فقد جاء زمنٌ اعترف فيه قائد العمل الحكومي السيد عبد الرحمن اليوسفي، وهو خارج دائرة المسؤولية، بأن الإمكانات الدستورية والسياسية لم تسعف حكومته في الذهاب بعيداً في إنجاز مقاصدها^(٤).

(٤) انظر: محاضرة السيد عبد الرحمن اليوسفي في بروكسل بعد خروجه مباشرة من الحكومة، أي ما

بعد انتخابات ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

تُشدّد آراء الأحزاب سلبية الحركة الوطنية وتصريحات قادتها^(٥) على أن رهانها من التوافق كان يروم تحديداً إعادة بناء الثقة مع المؤسسة الملكية بعد أربعة عقود من التوتر والقطيعة، بُغية إدخال الإصلاحات الدستورية والسياسية المطلوبة لتأهيل المغرب دولةً ومجتمعاً للانتقال إلى الديمقراطية. وفي الواقع ينطوي تاريخ العلاقة بين الملكية والأحزاب الوطنية (ولاسيّما الاتحاد الاشتراكي) على ما يؤكد صدقية هذا القول، فقد ظل الطرفان لفترة طويلة (١٩٦٣ - ١٩٧٣) مشدودين إلى منطق الإقصاء والإقصاء المتبادل، وحتى حين قرر الجميع التماس طريق الانفتاح على أرضية التوافق الوطني حول ملف الوحدة الترابية عام ١٩٧٤ استمرّ التوتر سيّد الموقف، ولم تجد مفردات الحوار، والاعتراف بالاختلاف، واحترام شرعية المعارضة سبيلها إلى لغة العمل السياسي، والحال أن الكلفة كانت باهظة من زاوية تعطيل قدرة المجتمع على مراكمة ثقافة المشاركة

إنّ الخطوات النوعية الحاصلة في مجال حقوق الإنسان ساهمت في إكساب فكرة التوافق رمزيتها.

الديمقراطية، وسننتظر زمناً معيناً ليعي الطرفان حجم الكلفة، سواء من ناحية الشقوق التي طالّت نسيج المجتمع وسهّلت استنبات قيم جديدة في سلوك أفراده (ضمور قيمة المواطنة والحس بالعيش المشترك، وشيوع ثقافة الفساد، وانتشار ظاهرة العزوف عن الاهتمام بالشأن العام، التشكيك في دور القانون والمؤسسات)، أو من جانب تراجع السياسة كقيمة ورهان لتطوير البناء العام للدولة والمجتمع معاً. وقد تمّ الاعتراف بهذا المأل بشكل صريح أحياناً^(٦)، أو بصفة غير مباشرة^(٧).

يُمكن القول، من دون تردد، إن التوافق الذي طبع مجمل سنوات العشرية الأخيرة من القرن الماضي فتح، بكل المقاييس، دينامية مهمة على الصعيد السياسي، ولاسيّما من زاوية توسيع دائرة النقاش العام حول القضايا الكبرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة، وشروط تنقية الحياة السياسية وتطويرها، وتطهير الإدارة العامة وتخليقها، وإعادة الاعتبار للشأن العام، ومكافحة الفساد في مؤسسات الدولة، والاهتمام بالمسألة الاجتماعية من زاويتي ردم الهوة عبر توفير شروط إقرار العدالة الاجتماعية، والتنّبه إلى قضية المرأة والإنصات إلى مطالب المنظمات النسائية، بيد أن المفارقة تكمن في كون التوافق، على الرغم من الشحنة التي انطوى عليها، لم يُمكن الفاعلين من توسيع مداه إلى الحد الذي يجعل نتائجه أكثر اقتراباً من انتظارات الناس ورهاناتهم على توجهات الحقبة الجديدة التي كانت في جذر ميلاد الفكرة ذاتها،

(٥) انظر: محمد اليازغي، **ذاكرة مناضل: حوار**، حاوره علي أنوزلا؛ [تقديم عبد الرفيع الجواهري] (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٢)، وأحمد الحليمي علمي، **المسار الديمقراطي في المغرب: رهانات التوافق** (المحمدية: مطبعة فضالة، ٢٠٠٢).

(٦) **الحسن الثاني: ذاكرة ملك**، أجرى الحوارات إيريك لوران، سلسلة حوارات ((بيروت): المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣).

(٧) انظر أدبيات الأحزاب وتصريحات قادتها ومناضليها.

فقد شرع يتبلور مع نهاية الجولة الأولى من حكومة «التناوب التوافقي» (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) احساسٌ عام بأن ثمة هوةً بين لغة التوافق وخطابه وإنجازاته ونتائجه على صعيد الواقع، بل إن أصواتاً من داخل الأحزاب المُشكَّلة للتحالف أو «الكارتل الحكومي» لم تتردد في التعبير عن خيبة أملها من مآلات سيرورة التوافق وأداء صنّاعه، الأمر الذي يجدُ تفسيره، إلى حدٍّ ما، في الانشقاقات التي تناولت أحد أهم مكونات التحالف (الاتحاد الاشتراكي)، أو حركات الامتعاض التي أبدتها مناضلو أحزاب أخرى من التحالف نفسه (حزب الاستقلال على سبيل المثال).

٦ - في ما مدى مساهمة التوافق في تنمية الديمقراطية في المغرب؟

لم تحظ سيرورة التوافق في المغرب بقدر من القبول والرضا على نتائجها، فقد تعددت القراءات حيال السياق الذي أنتج الفكرة، والحصيلة التي أسفرت عنها سنوات الممارسة، والحال أن لكل قراءة منطلقاتها وحيثيات أحكامها، فمنها ما اعتبر التوافق وما أعقبه من خطوات سياسية (حكومة ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨) لحظةً نوعيةً في تطور الحياة السياسية المغربية، وأن التفكير في استبدال منطق المواجهة بإرادة بناء الثقة دليلٌ على نُضج الفاعلين السياسيين وبداية استقامة الشأن العام الذي ظلّ عقوداً سجينَ نزعة الإقصاء والإقصاء المتبادل.

تتأسسُ القراءةُ أعلاه على جملة مُسوَّغات هي أقرب إلى الواقعية السياسية المؤطّرة بروح الممارسة، وعمق الجسّ الاستراتيجي الذي يُقيم لميزان القوى وفعل الممكن اعتباراً خاصاً في احتساب حجم الربح والخسارة في السياسة، فلعلّي بأئصار هذه القراءة يُشددون على أهمية انتزاع فرص توسيع دائرة الفعل في السياسة على صِغرِ الخطوات ومحدودية تأثيرها في الزمن المنظور، والحال أن لهذه النظرة قدراً من الوجهة من زاوية صعوبة بناء الثقة في المجال السياسي العربي بشكل عام، والمغرب جزء منه، فقد أثبتت التجربة كم هي مقاومةُ النظم العربية للتغيير كبيرة ومُستدامة، كما خَبرت الأحزاب والمنظمات السياسية قُدرةَ دول «الثقب الأسود»^(٨) على المراوغة على الشرعيةِ واغتصابها بكل الوسائل (الترهيب والترغيب)، فإذا جاز لمُعد الورقة الذهاب بعيداً في التأويل يمكنه القول إن الأمر كان يتعلق في الحالة المغربية بـ «صفقة سياسية» تاريخية بين الملكية وأحزاب المعارضة الوطنية، تُمكنُ الطرفين من اجتراح هُدنة سياسية تُعيد الاعتبار لقيم التوافق والحوار وبناء الثقة، وتحافظُ على الباب مُشروعاً أمام فرص التغيير الديمقراطي، وفي الظن أن روحاً من هذه الطبيعة كانت حاضرةً ومبثوثةً في خطابات الفاعلين، وإن لم يقع التعبير عنها بمُنتهى الصراحة والوضوح، ففي المجال السياسي المغربي تحظى الضمنيات والرمزيات بمكانة خاصة لاعتبارات مُرتبطة بالسيرورة التاريخية والثقافية المغربية.

(٨) المصطلح مستعار من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤: دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي ([نيويورك]: البرنامج، ٢٠٠٥).

تُكمن قيمة «الصفقة» المومِ إليها أعلاه - إذا كان التأويل سليماً - في مفصلية المقاصد التي تَغَيَّت الأطراف ادراكها، ولاسيما من جانب الأحزاب سليلة الحركة الوطنية، فقد كان بارزاً، حتّى قبل ميلاد فكرة التوافق، أن الرهان كبيرٌ على جعل مجال حقوق الإنسان جسراً نحو توسيع دائرة العمل السياسي وتحفيز النظام على تبني فكرة الانفتاح، وقد تجسد ذلك في اعتماد المغرب، بمقتضى وثيقة الدستور، المرجعية الدولية لحقوق الإنسان بالتنصيص في الديباجة على تأكيد «تشبث المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً» (دستور كُل من ١٩٩٢ و ١٩٩٦). وقد تُرجم هذا إلى التزام سلسلة من الإجراءات المُعزِّزة لفكرة حقوق الإنسان والضامنة لممارستها (العفو الشامل عن المعتقلين السياسيين، وإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وعودة المنفيين والمغتربين، والشروع في اطلاق دينامية المصالحة الوطنية بالتفكير في إحداث اللجنة المستقلة للتحكيم أولاً، قبل تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة).

يُمكن التأكيد، بقدر كبير من التشديد، أن الخطوات النوعية الحاصلة في مجال حقوق الإنسان ساهمت في إكساب فكرة التوافق رمزيتها، بل حولتها، بأحد المعاني، إلى مشروع وطني تتكاتف الإرادات من أجل انجازه. والحاصل أن بوابة حقوق الإنسان أُناحت فرص التعبير الحرّ والواضح عن مواقف الفاعلين من قضايا الإصلاح وإشكاليات التغيير المنتظر والمأمول. ومن الخطوات التي أفرزها السياق الجديد تلك الورش الكبرى التي فتحتها «حكومة التناوب التوافقي» في مجالات ذات قيمة سياسية واستراتيجية كبيرة، من قبيل التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية بمحاربة الفقر والبطالة وإنعاش الحوار الاجتماعي، وتخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد، وإصلاح القضاء والتعليم وتمكين المرأة. يُشار إلى أن التشريع شكل وسيلة فعالة في هذا المجال، وقد يَسَّرَ مناخ التوافق سُبُل التعاطي بإنجازية مع تنقيح القوانين الموجودة وإصدار أخرى ملائمة للوضع الجديد، منها على سبيل المثال: قانون السجون، وقانون الأسعار والمنافسة، ومدونة تحصيل الديون العمومية، وإحداث وكالة للتنمية الاجتماعية، وإحداث الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وإصلاح قوانين الجمعيات والتجمعات والصحافة، وإصلاح قوانين التعليم، وإصلاح القانون التنظيمي للجان البرلمانية لتقصي الحقائق، وإحداث مؤسسة اجتماعية لرجال التعليم، ووضع مدونة للمحاكم المالية، وإصلاح قانون المسطرة الجنائية، ووضع نظام انتخابي جديد لمجلس النواب خصص لائحة للنساء، وإقرار مدونة للتغطية الصحية، وإصلاح ميثاق العمل الجماعي.

وما يُمكن إضافته في هذا السياق الدينامية التي طُبعت عمل البرلمان خلال الولايتين النيابيتين الخامسة (١٩٩٣ - ١٩٩٧) والسادسة (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) اللتين زامنتا سيورة بناء التوافق المُحلَّل أعلاه، فقد تَمَّ تفعيل الرقابة البرلمانية على المال العام وطرق تدبير إنفاقه، عبر إحداث لجنة لتقصي الحقائق بمبادرة من مجلس النواب للنظر في أداء القرض العقاري والسياحي، لِيُسِفِر الأمر عن إعداد تقرير مكنّ من إحالة مسؤولي هذه المؤسسة على القضاء والشئ نفسه قامت به الغرفة الثانية (مجلس المستشارين) بخصوص الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. والحال أن الأمر لم يقف عند ما يندرج ضمن أداء البرلمان، بل تعداه إلى ما

كان منتظراً من الحكومة، فقد أنجزت هذه الأخيرة، لأول مرة في تاريخ الحكومات المغربية، جرداً لحصيلة ما قامت به^(٩).

مَقْصِدُ القول إن التوافق الذي شكلت حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي أحد تجسيدات، فتح فرص مراكمة ثقافة العمل الديمقراطي التي تعطلت في المغرب عقود عديدة، بآتاحة الحوار بين الفاعلين السياسيين أولاً، وبإبراز قدرة هؤلاء على تدبير الاختلاف في ما بينهم ودخلهم. فقد ظلت الحياة السياسية والحزبية على وجه الخصوص سجيناً منطق نظرية «الفارس الوحيد (Cavalier seul) أي رهينة الفهم الذي جعل كل حزب يستبطن، وعي الحقيقة في ذاته ويُكرِّها على الآخر، أو في أقصى الحالات لا يكتري بوجودها، والحال أن المنطق نفسه ظل مُنبثاً في وعي الدولة والسلطة، وتمت مُمارسته في الحياة السياسية عدة عقود.

٧ - الدروس المستفادة لجهة «الديمقراطية التوافقية»

نُجدد التأكيد، في هذا العنصر، أن الأمر لا يتعلق بـ «الديمقراطية التوافقية» في الحالة المغربية موضوع الورقة، لانتفاء مواصفات هذا النموذج في معمارها، فالتجربة المغربية منذ انطلاقها انتصرت للديمقراطية التمثيلية لاعتبارات تاريخية وسسيوثقافية، فالمغرب توحد على صعيد بنائه الأفقي منذ نداء عقبة بن نافع واستقرار الإسلام في دياره، كما سعى، وهو يضع أسس إعادة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال، إلى تعميق نسيج الاندماج الوطني على صعيد الأقاليم والجهات والمناطق، وحافظ للغة العربية، باعتبارها لغة القرآن الموجد، على صدارتها، والأكثر دسرتها في أول وثيقة صدرت عام ١٩٦٢. لذلك، كما نبهنا في مقدمة الورقة، لا يتعلق الأمر باستشراف مستقبل مؤسس على «ديمقراطية توافقية» قائمة، ومستمرة، وراسخة، بل بـ «ديمقراطية توافقية» افتراضية أو مفترضة الوقوع في المجال العام المغربي. هكذا، نستطيع استنتاج الدروس المستفادة من زاويتين: من جانب دينامية التوافق التي عاشها المغرب وخبر الفاعلون السياسيون إمكانياتها وصعوباتها على صعيد الممارسة (حكومة السيد عبد الرحمن اليوسفي)، ومن ناحية التطور الذي قد يحصل في المجال العام المغربي والذي قد يساعد على تبلور بعض خصائص «الديمقراطية التوافقية» بالمعاني والدلالات المُعالِجة في العنصر الأول من هذه الورقة.

أ - هل حققت حكومة «التناوب التوافقي» المقاصد التي تمّ الإعلان عنها والدفاع عن رجاحتها أثناء تشكيلها، وهل تزودت بالزمن والإمكانيات الكافية لإدراك ذلك، ثمّ إلى أي حدّ اكتسب «التوافق» مضمون التوافق حقاً، وتمكن الفاعلون من إعماله على صعيد الممارسة والتطبيق؟. يتضمن الجواب عن هذا السؤال المركزي وغيره من الأسئلة ما يمكن القول عنه «دروساً مستفادة» من تجربة قصيرة العمر، كبيرة الرهانات والآمال، ليس من جانب القوى السياسية التي قادت العمل وتحملت مسؤولية الدفاع عنه فحسب، بل من طرف شرائح واسعة من المواطنين الذين وعوا قيمة التغيير، وأحسوا بضرورته في اجتماعهم المدني.

(٩) انظر: المملكة المغربية، الوزير الأول، حصيلة العمل الحكومي، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، ص ٣٨٠.

– كشفت الممارسة أن «التوافق» وإن تَمَّ تداوله بكثافة في خطابات الفاعلين السياسيين، ملكيةً وأحزاباً، وسعى الجميع إلى إكسابه مضموناً مُتناغماً مع مقاصده وأبعاده، فقد ظلَّ مُتَقَدِّداً إلى التفاصيل التي تمنحه اللُحمة اللازمة لجعله قيمةً سياسيةً وأدبيةً جذيرةً بإسعاف طرفيه على رَسَم إطار للعمل والتزام أحكامه، أي إطار قواعد اللعبة السياسية التي يهتدي بها الجميع ويَحْتَكِم الكُلَّ إلى قواعدها ومقتضياتها. لقد كان مطلوباً من التوافق – وهذا ما لاحظته المصادرُ المُنتقدة التجربة حتَّى من داخل أطرافها – استيلاد تعاقد اجتماعي جديد يؤسس لحقبة جديدة في العمل السياسي المغربي، بيد أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل، ولربما ظلَّ الكُلُّ، وإن بدرجات مختلفة، يتداول مصطلحات ومفاهيم عامة، إن لم نقل ملتبسةً وحمالةً أوجه. وهكذا، استمرَّت الأحزاب سلية الحركة الوطنية تُشدُّ على مقولة «الثقة» وترز أهمية إعادة بنائها في علاقتها بالمؤسسة الملكية، ولم

كشفت الممارسة أن التوافق يحتاج إلى تفاصيل تمنحه اللحمة اللازمة لجعله قيمة سياسية.

تنفك تؤثت فضاءها السياسي على قاعدة هذه الفكرة دونما عناء لمزيد من التدقيق حول مضمونها، وحدودها، وحظوظ انجازها، ومستويات إدراكها. وحتى بالتعاقد الضمني الذي جمعها مع الملك من أجل تحرير البلاد وجلاء المستعمر والذي لم يستكمل شوطه الثاني ببناء

دولة القانون والمؤسسات (الديمقراطية) حين كانت تجد نفسها مضطرة إلى التوضيح أكثر كانت تستعير مصطلحاً طالما استثمرته في أدبياتها للتدليل على العطب الذي تناول مسار علاقتها مع الملكية، يتعلق الأمر بتحرير البلاد وجلاء المستعمر، والذي لم يستكمل شوطه الثاني، أي بناء دولة القانون والمؤسسات (الديمقراطية). يُفهم من هذا النمط من التفكير أن الأمر يتعلق باستئناف مسلسل توقفت فصوله بفعل الاختلاف في السياسة وما يرتبط بها، وإن بزوال مصادر التوتر عادت الصلة الموقوفة إلى سابق عهدها، فالأمر لا يحتاج، في إدراك الأحزاب الوطنية لطبيعة الأشياء، إلى توضيح أو تفصيل، وكأني بهذا الفهم يُصادر المطلوب، ويؤسس وعياً لا يُعير اعتباراً للمتغيرات التي مسَّت المغرب دولةً ومجتمعاً عبر ما ينوف على نصف قرن.

لذلك، تكمن قيمة الدرس المُستفاد في ما شكّل عطباً في تفكير النخبة الوطنية بإرادة أو من دونها، فكما أقامت تعاقداً ضمناً مع الملك حول استبدال مطلب الإصلاح بشعار الاستقلال (عريضة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤) – حين أقسم الطرفان على المُصَحَف الكريم للوفاء لاستقلال البلاد والاستقلال قبل كُلِّ شيء، كما كان يروق للمرحوم علّال الفاسي ترديد ذلك – عاودت الممارسة نفسَها مع حكومة «التناوب التوافقي»، حين أقسم السيد عبد الرحمن اليوسفي أمام الملك على التزام ضمان تيسير شروط الانتقال وإدراك المقاصد المتوخاة منه (اعترف السيد اليوسفي بذلك في تصريح لاحق)، والحال أن مرور خمسين سنة على استقلال المغرب كانت حَرِيّة بتحفيز النخبة الوطنية على أهمية وعي الانتقال من الضمنيات إلى التعاقدات الصريحة التي تُنزل المتوافق حوله كتابةً منزلة الصّدارة في العمل السياسي، علماً أن مصطلح التعاقد لم يرد قط على لسان الملكية طوال عقد

التسعينيات، وأن كل ما تردد في خطاباتها تأرجح بين مصطلحي التراضي والتوافق ليس إلا.

– يتعلق الدرس الثاني بطبيعة التحالف الذي أسس ميلاد حكومة «التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨)، فكما أسلفنا القول، تشكل «الكارتل الحكومي» من سبعة أحزاب يصعب التوليف والتأليف بينها، لاعتبارات ذات صلة بتاريخها النضالي، وتعبيراتها الاجتماعية، وتصوراتها السياسية والأيدولوجية، ونوع علاقاتها بالدولة والسلطة، الأمر الذي يجد تفسيره المنطقي في المدة الزمنية التي استغرقتها المشاورات الحزبية لوضع قائمة الحكومة (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨ – ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨)، وعِد الحقائق الوزارية (٤٣ منصب وزاري)، وصعوبة الاتفاق على البرنامج الحكومي في خطوطه العامة، علاوة على أنها ضمت في صفوفها وزراء لا انتماء حزبياً لهم مع تحملهم مسؤولية قيادة وزارات استراتيجية في تدبير الشؤون العامة، هي ما يُنعت في العديد من النظم السياسية وزارات السيادة: (الداخلية، العدل، الأوقاف والشؤون الإسلامية، الخارجية، وكتابة الدولة في الدفاع). يُشار إلى أن تعديلاً حكومياً طرأ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قلص عدد الحقائق إلى ٣٣ منصباً وزارياً، انصب تركيزه الأساسي على الوزراء المنتمين إلى الأحزاب، مُقابل تعزيز حضور نظرائهم من غير المنتسبين إلى الهيئات السياسية، ولاسيماً في وزارتي الداخلية والخارجية. أما على صعيد العلاقات الأفقية أو البينية للكارتل الحكومي، فقد اعترتها بعض الاختلالات من حيث تدبير قضايا التحالف وإشكالياته داخل الجسم الحكومي، وما بين الأحزاب نفسها، وهي في الظن أمور منتظرة في ضوء طبيعة مسار التحالف ونوعية أطرافه. ومع ذلك نعتقد أن ضعف ثقافة إدارة الاختلاف وضمور انغراسها في البناء الحزبي المؤسس للتحالف كان في جذر العطل النسبي الذي أعاق التنسيق والعمل المشترك بين عناصر حكومة «التناوب التوافقي»، فقد تبين وجود تنافس ضمني أحياناً وصريح نسبياً طوراً آخر بين الحقائق الوزارية المتباينة حزبياً، ولاسيماً حين يتعلق الأمر بوزارة أساسية وكتابات دولة أو وزارات منتدبة تابعة لها، وقد انتقل التجاذب حتى إلى وزارات الحزبين المُشكّلين للنواة الصلبة للكارتل الحكومي (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال تحديداً)، ناهيك بتحول «حزب العدالة والتنمية» (حزب ذو مرجعية إسلامية) من المساندة النقدية للحكومة إلى المعارضة السياسية، أي من دعم «التحالف» بالنصيحة والنقد الداعم لعمله، إلى ممارسة المعارضة ضد نشاطه.

– يخص الدرس الثالث المُستفاد من التجربة المغربية في موضوع التوافق الطرف المركزي في العملية، أي المؤسسة الملكية، باعتبارها مفصلية في سيرورة الانتقال والمشاركة في ضمان شروط نجاحه، فمن خصائص التحالف أو «الكارتل الحكومي» قيامه في سياق انتقالي مزدوج: انتقال في رأس هرم الدولة (انتقال العرش من ملك إلى خلفه الدستوري)، وانتقال في التناوب على ممارسة السلطة بين الأغلبية القديمة والمعارضة القديمة أيضاً. وقد تبين لمجمل المتابعين للشأن السياسي في المغرب، ولعموم المواطنين، أن الأمر لا يتعلق بانتقال السلطة في المغرب – بوفاة الملك الحسن الثاني (٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٩)، وتسلم خلفه الحكم بمقتضى صك البيعة في اليوم نفسه (الملك محمد السادس)، لأن القضية خلو من أي لبس دستوري أو قانوني، حيثُ الفصل العشرون من الوثيقة الدستورية واضح في هذا المضمار بل يتوقف، أساساً وإلى حد

بعيد، على مدى قدرة الملك الجديد على اجترار نمط آخر من التفكير في تصور العلاقة بين المجتمعين السياسي والمدني، ولاسيما أن مؤشرات أولى بدأت في التشكل منذُ مستهل عقد التسعينيات، والحقيقة أن الخطب الملكية الصادرة ما بين انتقال العرش والسنوات الأولى من الألفية الثالثة حملت أكثر من إشارة ورسالة إلى أن المغرب مقبلٌ على تعميق الانتقال والذهاب به إلى منزلة توطيد الديمقراطية. لقد عبرت أدبيات الأحزاب واتجاهات الرأي العام عن هذا الشعور عبر سلسلة من المصطلحات والمفاهيم، نحتتها الخطب الملكية وأكسبتها صحف الأحزاب وتصريحات قادتها فرص الانتشار، من قبيل «المفهوم الجديد للسلطة»، و«المشروع الديمقراطي الحداثي»، و«العهد الجديد»، بل إن الصورة التي شرع الجميع في رسم قسماتها خلال بداية تولي الملك الجديد مقاليد السلطة، وسميت العاهل المغربي بـ «ملك الفقراء»، وكأنني بها تروم بناء شرعية جديدة مؤسسة على مقومات «العدالة الاجتماعية» و«الحكمة الرشيدة» في إدارة الدولة والسلطة. لا نرى غُضاضَةً في مثل هذه الأحكام، لأن «مَن يريدُ يَقدِرُ» (Qui veut peut) كما يقال اصطلاحاً.

بيد أن السياسة، بطبيعتها، تنظّمها قوانين وقواعد أقرب إلى المصلحة وتنازع الاستراتيجيات منها إلى اعتبارات أخرى، فالحكم، أيُّ حكم، يرتهن في تطوره وانفتاحه، أو انكفائه وتكلسه، بجملة معطيات لا تتعلق بذاته فحسب، بل بمحيطة الخاص والعام أيضاً. وفي دولة تجر وراءها آلاف السنين، كما هو حال المغرب الأقصى، تقتضي راحة التفكير إنزال هذا الواقع المنزلة المطلوبة حين عملية التحليل، والاستنتاج، وإصدار الأحكام. نتغى من القول أعلاه التشديد على أن إذا كان يمكن ملك جديد الارتقاء إلى قسمات الصورة التي رُسمت عنه بتقدير وأمل كبيرين، وهو الذي لم يكن له وزرٌ ولا مسؤوليةٌ في ما حصل من اختلالات في نسيج المجتمع المغربي ومنظومة قيمه، بحكم محدودية انغماسه في السلطة وابتعاده عن موقع صنع القرار فإن ضرورات استمرار النظام وحاجة بناء الدعم والتأييد له تستلزم من الملك الجديد التفكير في جدلية الإصلاح والتغيير من داخل منطق الممكن لا من وأعز الرغبة، مهما كانت درجة نبلها الأخلاقي والقيمي. ليس من صلاحية هذه الورقة الحكم على النيات، لمناقضة ذلك روح العلمية المفترضة في مثل هذا المقام، ما في مُستطاع ومُمكن مُعدها القيام به هو رصد مؤشرات التحول في التجربة المغربية التوافقية، ليس من زاوية الفاعلين الحزبيين فحسب، بل من جانب الفاعل المركزي كذلك، أي الملكية باعتبار دورها المفصلي المطلوب في دينامية الإصلاح الحاضن للتغيير والمؤدي له. ما تجدر ملاحظته في هذا السياق، أن ثمة تباعداً تدريجياً بين ما تضمنته خطب الفاعل المركزي (المؤسسة الملكية) واستبطنته، وأحالت عليه لغةً ولفظاً ووعوداً، وبين الممارسة كما تقع وتجري في الواقع، فقد بدأ الأمر لدى الملكية وكأنها في مرحلة بحث واختبار وتجريب، قبل أن ترسو على الاستراتيجية التي تُقدّر فعاليتها في تدبير الزمن الجديد لانتقال الحكم. لذلك، ستمسك الملكية ببعض اللحظات السياسية المفصلية لتُذكّر بأن الإشارات والرسائل التي تمّ التقاطها لا تؤسس لميلاد قطيعة في طبيعة الدولة وجوهر السلطة كما يُعتقد، بقدر ما تؤثر إلى عملية تأثيث جديدة لفضاء السلطة من دون المس بمعمارها.

هكذا، سيتم تعيين وزير أول مستقل لا انتماء حزبياً له عقب انتخابات ٢٧ أيلول /

سبتمبر ٢٠٠٢، بعدما كان يُظنُّ، ويُفترض سياسياً تعميق ممارسة تمثيل رئيس حكومة للأغلبية البرلمانية المطلقة إن تحققت، أو المتحالفة حين يتعذر الحصول عليها، كما حدث في حكومة «التناوب التوافقي» (١٤ آذار/مارس ١٩٩٨). علاوة على هذا الحدث الدالّ والمركزي - الذي نعتته بعض مكونات «الكارتل الحكومي» (الاتحاد الاشتراكي) بالخروج عن «المنهجية الديمقراطية» - مثلت الأحداث الإرهابية التي تناولت بعض مدن المغرب في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ حدثاً إضافياً آخر عبرت الدولة من خلاله عن نهاية «زمن التساهل». وما تجدر ملاحظته في عقب ذلك توسع دور الملكية وامتداد حضورها ليصل إلى كل نسيج المجتمع ومؤسساته ومرافقه، بل غدت الحكومة، خلافاً لما كان عليه الحال ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، وكأنها تقوم بتدبير الشؤون العادية، ما يعني أنّها لم تعد طرفاً فعلياً في مسار التوافق وسيورته.

السياسة بطبيعتها تنظمها قوانين هي أقرب إلى المصلحة وتنزع الاستراتيجيات منها إلى اعتبارات أخرى.

ب - تنطوي التجربة المغربية، إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه أعلاه، على عناصر تصلح، إن تطورت مستقبلاً، أن تساهم في إغناء مفهوم «الديمقراطية التوافقية» وإثراء خصائصها.

- يتعلق العنصر الأول بالمسألة الأمازيغية

والإشكاليات المرتبطة بها على صعيد الحقوق الثقافية والأبعاد السياسية، فقد تشكّل الخطاب الثقافي الأمازيغي خلال عهدي الستينيات والسبعينيات على اعتقاد مفصلي قوامه أن الدولة الوطنية الحديثة همّشت العنصر الأمازيغي، كما نهجت السلوك نفسه النخبة القائدة للعمل الوطني قبل هذا التاريخ، وقد حان الوقت لإعادة الاعتبار للمكون الأمازيغي ورفع الحيف الذي نزل به على الصعد الثقافية والاجتماعية والسياسية.

تكمن قيمة الاهتمام بهذا العنصر، من زاوية الديمقراطية التوافقية، في طبيعة النقاش الدائر حوله منذ سنوات، حيث اتسعت آفاقه لتتجاوز البعد الثقافي إلى الإدماج المجتمعي الشامل، وهو ما حظي بحيز ملحوظ في متن الخطابات الرسمية وأدبيات الأحزاب ووثائقها. ويبدو أن القضية لدى بعض مناصريها تنحو في اتجاه مزيد من الاستقلالية على مستوى اللغة (الكتابة والتدريس والاعتراف بها دستورياً)، والتراث (الآثار، الفنون) والإعلام السمعي البصري (نشرات الأخبار، السينما، الإذاعة والتلفزة). بيد أن المسألة تبدو أكثر أهمية إن هي تطورت في اتجاه تعميق الطرح المطالب بالاستقلالية، ما يعني إعادة النظر في ما يعتبره المغاربة ثوابت وطنية لا تقبل التشكيك، من قبيل الإسلام الموحد للعرب والأمازيغ، وصداقة اللغة العربية، باعتبارها لغة القرآن، بيد أننا نستبعد إمكانية تحقيق هذه النظرة على صعيد الواقع، لاعتبارات خاصة بالنسيج المجتمعي نفسه، فقد بذلت الدولة الوطنية مجهودات مركزية لتعميق الاندماج الوطني، وتراجع التباينات المؤسسة على العرق أو اللغة أو الانتماء الجهوي، خلافاً لما تعذر تحقيقه في مناطق كثيرة من البلاد العربية.

- يخص العنصر الثاني مشروع «الاستقلال الذاتي» الموسع للأقاليم الجنوبية المغربية المسترجعة عام ١٩٧٥، فقد راوحت صيغ الحل بين الدعوة إلى الاستفتاء وتقرير المصير

والحل التفاوضي المتوازن، أي الذي لا يغمط حقَّ المغرب في أقاليمه المسترجعة، ويعطي الأطراف المعنية صيغاً تحافظ لها على الحد الأدنى المطلوب. وفي هذا السياق تبلور حل يقضي بمنح سكان أقاليم الجنوب المغربي «استقلالاً موسعاً»، يضمن للسكان الاستقلال في تدبير شؤونهم، ويحافظ للمغرب على ما يرمز لسيادته، من علم، وعملة، وجيش، ودبلوماسية.

نعتقد بإمكانية تحقق هذا المشروع إذا اكتملت شروط إنجازه، ولأسيما من جانب الأطراف ذات الصلة بالنزاع، ويبدو أن هناك مقاومة وتردداً للتعاطي الايجابي مع المشروع المقترح من طرف المغرب. وفي حالة تحقق الاستقلال الموسع للأقاليم الجنوبية، يمكن لهذا العنصر إذ ذاك المساهمة في تطوير بعض مقومات الديمقراطية التوافقية، حيث يشكل التباين الجهوي والمناطقي أحد عناصر المجتمع التعددي □

صدر حديثاً

الحرب الإسرائيلية على لبنان

التداعيات اللبنانية والإسرائيلية

وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية

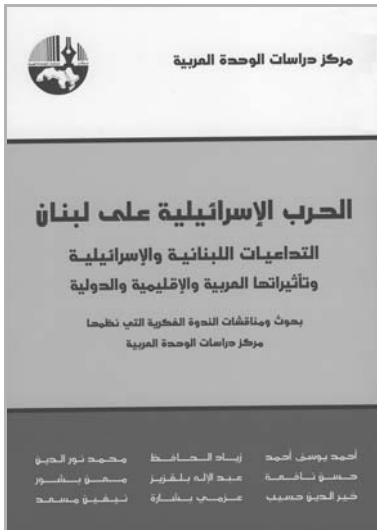
بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

مجموعة من الباحثين

«لم يكن حدث العدوان الإسرائيلي على لبنان (١٢ تموز/يوليو - ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦)، حدثاً عسكرياً وسياسياً عادياً في مجرى يوميات الصراع في المنطقة. كان حرباً مدمرة، ولكن لا كالحروب السابقة في النتائج وإن شابها في الأهوال... ففي النتائج، بدت حرباً عالية الكلفة بالنسبة إلى إسرائيل. كلفتها خسائر بشرية في جُندها والمستوطنين لم تكن قد ألفتها في حروبها السابقة مع العرب أجمعين.

أمام هذا الحدث أعدّ مركز دراسات الوحدة العربية ندوة دراسية بعنوان: «الحرب الإسرائيلية على لبنان - التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية» عقدها بين ٣١/٨/٢٠٠٦ و ٩/٩/٢٠٠٦، وشارك فيها ستون من الباحثين والمثقفين والمناقشين، وكانت حتى صدور هذا الكتاب الذي يضمّ كل وقائعها هي الندوة الوحيدة في الوطن العربي التي تناولت هذا الحدث بالبحث العلمي.



٤٥٦ صفحة

الثمن: ١٤ دولاراً

أو ما يعادلها